African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907,
Volume 1, Issue 3, August 2022, Page No: 185-194
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index

المرأة المغربية والسياسة: مقاربة سوسيولوجية لواقع المشاركة السياسية

وفاء بوكروش*
طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب

Moroccan Women and Politics: A Sociological Approach to the Reality of Political Participation

Wafaa Boukroche*
PhD Research Student, Department of Sociology, Faculty of Letters and Human Sciences, Fez, Morocco

*Corresponding author	*boukrouchouafae@gmail.com*	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2022-08-02	**تاريخ القبول:** 2022-08-02	**تاريخ الاستلام:** 2022-07-22

الملخص
في المجتمعات العربية والاسلامية ، لا زال موضوع المرأة بين المكتسبات والايجابيات ، وبين التنظير والتنزيل احد الموضوعات التي تشغل دوائر الفكر ، ويرصدها بالدراسة والتحليل علم الاجتماع ، وعلم السياسة ، واذا كان هناك من المكتسبات ما يمكن الافتخار به ، فان الوعي المجتمعي وكذلك وجود العديد من الفراغات التي تحتاج للتسويد وللإنجاز لا يزال محل جدل مجتمعي موسع ، ولا يزال الرهان على تحقيق هذه المطالب ليس لكونها مطالب نسوية بقدر ما هي تحديات مجتمعية ، واذا كانت اللغة انعكاس للمجتمع لاعتبارها وعاء يكشف عن الوعي واللاوعي في البنية المجتمعية فان المقال يحاول من خلال بعض الامثولات الشعبية الكشف عن خبايا النظرة المجتمعية للمرأة برغم وجود تحولات لا يمكن باي حال تجازها ، بالإضافة لذلك المقال يرصد كيف تساهم الكوتا كأحد الأدوات القانونية والتقنية في تقليص الفوارق والهوة السياسية بين الخطاب والواقع السياسي المغربي ، وكيف امكن لها ان تساهم بشكل واقعي وفعلي في ادماج المرأة في العمل السياسي.

الكلمات المفتاحية: المرأة، المشاركة السياسية، التمثيلات الاجتماعية، الانتخابات المغربية.

Abstract
In Arab and Islamic societies, the issue of women between the gains and the positives, and between theorization and revelation, is still one of the topics that occupy the circles of thought, and monitor it with study and analysis, sociology, and political science. The ones that need to be blackened and accomplished are still the subject of extensive societal controversy, and the bet is still on achieving these demands, not because they are feminist demands as much as they are societal challenges. Uncovering the mysteries of the societal view of women despite the existence of transformations that cannot be tolerated in any way. In addition to that, the article monitors how the quota, as one of the legal and

technical tools, contributes to reducing the differences and the political gap between the discourse and the Moroccan political reality, and how it was able to contribute realistically and effectively to the integration of women into the Politician work.

Keywords: Women, Political participation, Social representations, Moroccan elections.

مقدمة

يطرح موضوع المرأة ومشاركتها السياسية داخل المجتمع، إشكاليات كبرى، لعل أحد أهم خصائصها راهنيتها وأهميتها في المجتمعات الإنسانية وخصوصا في مجتمعاتنا الشرقية ، حيث لا يزال وضع المرأة فيها يعرف نقاشات ممتدة بين مختلف النخب والدوائر والطبقات الاجتماعية والثقافية باعتبارها موضوعا أو مفعولا لا فاعلا في الحياة بمختلف تجلياتها ، فعلى الرغم من أن النساء تقلدن مناصب كبرى في العديد من المهن إلا أنها تضل غائبة في الميدان السياسي، فرغم أن الحديث على المرأة السياسية تكون ضمن أولويات الحكومة والكل يتغنى بتطوير استراتيجيات لتعزيز مشاركتها في السياسة إلا أن مشاركتها لم تحدد بعد كأولوية. وهذا نتيجة للموروثات الثقافية حول أدوار المرأة واللامبالاة المؤسسية هذه من بين الأمور التي لا تزال تعرقل وصول المرأة إلى السياسة ومشاركتها فيها رغم أن النساء يكتسبن إمكانية الوصول إلى مساحة أكبر في المجال السياسي.

يصبح الأمر مقلقا أكثر حين ندرك أن النقاش للموضوع كتيمة لربما يعرف وضعا أفضل مما هو عليه وضعها في الواقع ، مع أن الخطاب السياسي والمجتمعي في عامته ، خصوصا الخطاب الإعلامي يكاد في كل مرة يعيد التذكير بكون المرأة الركيزة التي يبنى عليها المجتمع وغيرها من الاصوليات المجتمعية ،غير ان واقع الحال قد يكون شبه مفارق لما عليه التنظير الاكاديمي والإعلامي والسياسي ، ولمراقبة الممارسات والسلوكيات المتناقضة حول هذه التيمة الجوهرية في المجتمع الإنساني، فان المحاولة ستنصب حول الإجابة على سؤال جوهري يتمثل في حدود التوافق بين تمثيلات المجتمع حول المرأة السياسية والوظائف المختلفة التي تقوم بها داخل المجتمع وإلى أي حد ينعكس التمثل الاجتماعي حول واقع المرأة وخصوصا في البعد السياسي .

إن محدودية مشاركة المرأة في المجال السياسي، مرتبط بعدة عوامل اقتصادية سياسية اجتماعية و ثقافية، وبالرغم من ما حققته المجتمعات الإنسانية في سبيل إرساء مقاربة النوع ودعم المرأة لدخول المعترك السياسي والمشاركة في الحياة العامة من قبيل الاحتفاء النسبي بالتغييرات الإيجابية في معظم مناطق العالم حيث ارتفعت نسبة النساء في البرلمانات من 8.11 بالمئة في عام 1998 إلى قرابة 16 بالمئة في عام 2005[1]، بل إن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مارتن تشانغونغ من مارس 2021 ، قال في مؤتمر صحفي قبيل اليوم الدولي للمرأة "يسعدني أن أعلن أن النساء، وللمرة الأولى، يمثلن أكثر من ربع البرلمانيين بأنحاء العالم.[2]"

وقبل الخوض والحديث عن المرأة السياسية سنتطرق إلى بعض العوامل التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة.

يظهر غالباً على السطح أن قيمة المرأة داخل المجتمع والأدوار التي تقوم بها في مختلف المجالات والميادين لم تعد محل نقاش، لكن التعمق قليلا في الواقع يعري عن أن الحقيقة هي أن نسبة مهمة تحاول الانتقاص أو الحيلولة دون أن تكون للمرأة مكانتها وقيمتها الحقيقية، لهذا فموضوع المرأة لازال يشكل

[1] جولي بالينغتون واخرون، نساء في البرلمان، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2006، ص: 16.

[2] " للمرة الأولى، النساء يمثلن ربع البرلمانيين في العالم "، اخبار منظمة الأمم المتحدة، تم الاطلاع على الرابط يوم 25 /2021/11 https://news.un.org/ar/story/2021/03/1072092.

موضوع نقاش مستمر، بين رأي مؤيد يعتبر أن المرأة جزء لا يتجزأ عن المجتمع وبالتالي فمكانتها لا تختلف عن مكانة الرجل في شيء وبين رأي معارض يرى أن المكان الذي يحدد مكانة وقيمة المرأة هو البيت، الذي يشكل الفضاء الأمثل لممارسة الأشغال المنزلية وتربية الأبناء، من خلال إعادة إنتاج مجموعة من الكليشيهات ومجموعة من الأفكار المسبقة والجاهزة حول شرعنة ذلك من قبيل الأمثال الشعبية المتداولة باعتبارها كما ذهبت إلى ذلك الباحثة فاطمة المرنيسي "يمتلك التقليد الشفوي عموما سلطة سياسية خارقة، ودوره استراتيجي لفهم دينامية العالم العربي المعاصر " ولهذا فان كثيرا من الأمثال الشعبية تصبح أحد مفاتيح فهم هذه التصورات الذكورية المهيمنة من قبيل[3].

مرا وقادة

بنتك لا تعلمها حروف ولا تسكنها غروف

العاتق في الدار عار

لحرث بكري والزواج بكري

امرأة ونص

ولهذا ارتأيت أن نبدأ بداية بتحديد المفاهيم، كمداخل ومفاتيح من خلالها يمكن فهم البنية الاجتماعية والثقافية التي تقوم بإنتاج العوائق والتمثلات التي تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة.

يشير تنوع الأسئلة التي مهدنا بها لبحثنا، إلى المهمة الصعبة التي ينبغي للمرأة القيام بها، لأنها ترتبط أولا بمواجهة الذات بكل موروثاتها وخاصة عندما دخلت ميدان السياسة، ولكي تتحرر من هذه الموروثات وتظهر في الساحة السياسية على المرأة القيام بتحديين داخلي وخارجي، وهي تقوم بهذه المهمة رافضة التقاليد والقيم ومتمردة على المجتمع.
إن تجاوز هذه الذات لدى المرأة خاصة المرأة السياسية بدأ عندما توفرت عوامل اجتماعية وثقافية في المغرب أسهمت في عملية التغيير، وقد ظهرت في إطار الجمعيات النسائية ودعت إلى تحرير المرأة. وتحولت العديد من المطالب النسائية إلى قوانين حقيقية مفعلة.

1- تحديد المفاهيم

المكانة الاجتماعية: هي المكانة الرمزية التي يحتلها الفرد في النسق الاجتماعي العام، ويتحدد وفق وضع الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل داخله مع الآخرين؛ حيث أن هناك أسبابا عديدة تحدد المكانة الاجتماعية من بينها الأصل الأسري، العرق، الجنس، العمر الخ...ويجب التمييز بين المكانة المكتسبة والمكانة الموروثة، فالمكانة المكتسبة هي التي يكتسبها الفرد وفق مجهوده الشخصي، بالاعتماد على المهارات والقدرات الشخصية، ويمكن اعتبار أن المكانة الاجتماعية عبارة عن طبقة اجتماعية والتي هي نتيجة التقسيم الطبقي للمجتمع هذا التقسيم الذي يقوم على الاقتصاد، فكلما زادت الثروة ارتفعت المكانة الاجتماعية للفرد.

في حين تتميز المكانة الموروثة باعتبارها وضعا موروثا ومتناقلا مرتبطا بالمنطق السلالي الموروث، من ثم فإن النظر إلى توزيع الأدوار، انطلاقا من العلاقات الاجتماعية التي تشكلت تاريخيا بين الرجل والمرأة والاعتقاد بهذا، يعتبر مفارقة أساسية من خلال النظر إليها كحقائق ثابتة لا يمكن مراجعتها.

التنشئة الاجتماعية: تعتبر "وسيلة للتنميط الجنسي، أي تحديد صفات الذكورة والأنوثة وفقا لثقافة المجتمع، وهي وسيلة التماهي الجنسي أيضا، حيث تتماهى الأنثى مع أمها، ويتماهى الذكر مع أبيه؛ لذلك تعتبر

[3]فوزي بوخريص، صورة المرأة في الأمثال الشعبية: المرأة في مؤسسة الزواج كنموذج، مجلة فكر ونقد العدد 63 نوفمبر 2004.

التنشئة الاجتماعية المسؤولة عن وجود الفروق الجندرية بناء الجنس " تمر عملية التنشئة الاجتماعية بمرحلتين أساسيتين:

التنشئة الاجتماعية الأولية: والتي تظهر في مرحلة الطفولة المبكرة وتعتبر أهم وأخطر مرحلة في حياة الإنسان/ة، حيث يتعلم الأطفال من خلالها بشكل مكثف محتويات الثقافة المحيطة من مثل: اللغة، أنماط السلوك الأساسية التي تشكل الأساس لمراحل التعلم اللاحقة، وتعتبر الأسرة أول مؤسسة اجتماعية أساسية في هذه العملية وفي تلك الفترة، فيتعلم الأطفال المطلوب منهم/هن.

التنشئة الاجتماعية الثانوية: وتمتد هذه المرحلة من مرحلة الطفولة إلى المتأخرة حتى مرحلة البلوغ، وتأخذ مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى بعض المسؤوليات عن الأسرة في هذه المرحلة: كالمدرسة، والأصدقاء، والإعلام....

إن التنشئة الاجتماعية السلبية التي تتلقاها الفتاة تحد من طموحها في العمل وإبراز الذات، لهذا فإن ثقافة المجتمع هي من أسست لهذا التباين والتمييز القائم على الجنس."[4]

المشاركة السياسية: تعرف دائرة معارف العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بتلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامة وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي يؤكد هذا التعريف على أن هدف الأنشطة هو اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة[5].

الفعل السياسي: هو الفعل الذي يحدث من خلال منظور القوة، إلا أنه يمكن تحديد المصطلح أكثر من ذلك بأن نقول أن القوة هنا تمارس من خلال عملية الحكم وفي إطار الدولة، ودراسة السياسة هي تحليل لعلاقات القوة[6].

وعموما يتفق أغلب علماء السياسة والمعاجم على أن السياسة هي علم الحكومة وفن علاقات الحكم، وتطلق أيضا على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة[7].

أولا قراءة تحليلية لواقع وتمثلات المجتمع لمشاركة المرأة سياسياً

إن ثقافة المجتمع المغربي ترسخ بقوة فكرة توزيع المهام بين المجال العام كفضاء ذكوري، والمجال الخاص كفضاء نسوي نتيجة لهذا، فان استمرار هذه المعتقدات يحول دون إدماج النساء في المجال العام. وتبرز محدودية هذه الاعتقادات جليا في البراهين التي تفسر ضعف تمثيلية النساء في الميدان السياسي. حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن ولوج بعض النساء إلى مناصب اتخاذ القرار ساهم إلى حد ما في زعزعة هذه العقليات، خاصة عندما تبوأت النساء مراكز سياسية مهمة(وزيرة، برلمانية....) من قبيل ما حدث بالانتخابات التشريعية الأخيرة حيث نشرت وزارة الداخلية بلاغا وانتقلت تمثيلية النساء من 20.5 في المائة في مجلس النواب السابق (2016 - 2021)، إلى 24.3 في المجلس الجديد، فيما تشير الإحصائيات إلى أن 75.7 في المائة من أعضاء مجلس النواب هم ذكور مما يعني أن الطريق نحو المناصفة لا يزال أملا يراود نساء المغرب المعاصر[8].

---

[4]. اميل دوركهايم، التربية والمجتمع، ترجمة الدكتور علي أسعد وطفة، الطبعة الخامسة، دار معد للطباعة والنشر والتوزيع، 2000

[5]طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000 ص 108.

[6]عاطف غيث ومحمد علي محمد، " أبحاث إعادة بناء المجتمع المصري في التنمية الاجتماعية والاقتصادية "، التقرير الخامس، جامعة الاسكندرية، 1980 ص 107.

[7]محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1990، ص 173.

[8]يمكن الاطلاع على المحاضرة العديد من الاحصائيات حول المشاركة السياسية من خلال الموقع الوطني للانتخابات http://www.elections.ma/.

إن إبراز مكانة المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا هي مطمح أساسي تطمح إليها معظم دول العالم عموما والدول النامية على وجه الخصوص، من خلال تكثيف الجهود بين كل أفراد المجتمع؛ لأنه وبلغة معاصرة نحن في عصر المرأة، ويتأكد ذلك من خلال انخراط المرأة في عدد من المجالات والميادين التي كانت حكرا على الرجال.

ترتبط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد بتنمية الإنسان ووعيه، فالإنسان يعتبر المحور الأساسي لكل تنمية شاملة ومستدامة، حيث تعتبر مشاركة المرأة أمرا حتميا في تطوير المجتمع والرقي به، لكن رغم كل الجهود المبذولة تبقى المرأة إلى حد الآن تعاني الإقصاء والتهميش، الشيء الذي تطرح معه تساؤلات مؤرقة ومزعجة، من قبيل من المسؤول عن خلق هذا التمييز بين الجنسين؟ ومن أين يستمد الرجل والمرأة مكانتهما الاجتماعية؟ وما هي الأسباب والعلل التي تخلق لنا هذه التمييزيات السائدة داخل المجتمع بين الذكورة والأنوثة؟

كانت ولا تزال الصور النمطية السلبية الموروثة من خلال الثقافة المجتمعية تكرس اللاتكافؤ بين الرجل والمرأة مما انعكس على ما تعيشه المرأة في مختلف المناحي وعلى مختلف الاصعدة، فالإنسان يولد مرتين ولادة طبيعة وأخرى ثقافية، فالولادة الثانية تكون بفعل التربية؛ حيث يحيل مفهوم التربية إلى عملية تشكيل وإعداد أفراد في مجتمع معين، في زمان ومكان معين حتى يستطيعوا أن يكتسبوا المهارات والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة، التي تيسر لهم عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية التي ينشؤون فيها، ومع البيئة المادية أيضا. وفي هذا الصدد يقول اميل دوركهايم " بوصفي عالم اجتماع ومن خلال علم الاجتماع أحدثكم عن التربية، فالتربية شيء اجتماعي بالدرجة الأولى"؛ إذ توجد في كل مجتمع نماذج تربوية مختلفة تتعدد بتعدد الأوساط الاجتماعية المختلفة، حيث تمثل التربية في كل مجتمع الوسيلة التي يعتمدها في إعداد الأطفال وفقا للشروط الأساسية الخاصة بوجوده؛ وبالتالي فإن لكل شعب نظامه التربوي الخاص الذي يمكن له أن يحدد في الوقت نفسه ملامح بيئته الأخلاقية والسياسية والدينية... وانطلاقا من ملاحظة الوقائع يمكن تعريف التربية بأنها الفعل الذي تمارسه الأجيال الراشدة على الاجيال التي لم ترشد بعد وذلك من أجل الحياة الاجتماعية"[9].

ومما سبق يظهر أن التربية لها دور كبير في إعادة التنشئة الاجتماعية وتربية الأجيال تلو الأجيال ومن خلالها يتم تكريس التفاوتات الجنسية فمثلا تتم التربية من خلال تقسيم العمل على أساس الجنس سواء في المنزل، فيما يتعلق بتنظيف البيت، ورعاية الأبناء، والطبخ... أو في العمل من خلال عدم تساوي الأجور... ومن المعلوم أن الفروق الجندرية لا تشكلها أو تحددها البيولوجيا الطبيعية. وإنما هي منتجات ثقافية وبناء على ذلك تنتج عدم المساواة بين الجنسين. كيف لا وكل من المرأة والرجل تتم تنشئتهما بطرق مختلفة لتعلم أدوار مختلفة "[10].

ويمكن اعتماد العديد من الدلائل التي تؤشر على ان وضع المرأة يعرف تفاوتات مع شريكها في الحياة بل وتعدد المداخل لإدراك هذا التفاوت، فكما سبقت الإشارة فانه وبالإضافة لمدخلات أخرى من قبيل المدخلات المؤسساتية التي تؤكد على هيمنة جنس الذكور على مختلف المناصب بحيث انه وبالعودة للتقارير المؤسساتية او لنتائج الانتخابات.

بالإضافة للواقع المجتمعي المعاش حيث ما زال مثلا معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة بالمغرب من بين أقل المعدلات في العالم، بل ينخفض عما كان عليه قبل عقدين من الزمن، ذلك على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وانخفاض معدل الخصوبة، وتحسّن فرص التعليم. وكان معدل مشاركة النساء في القوى العاملة بالمغرب 21.6% عام 2018 ليحتل المغرب بذلك المركز 180 في عينة تضم

[9]Henri Lefebvre, la production de l’espace,Librairie de l’architecture et de la ville.4éme édition .P: 30

[10]. عصمت محمد حوسو، الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، 2009 ص 82.

189 بلدا، وذلك يعني أن 78.4% من المغربيات بين 15 و65 عاما لم تكن تعمل أو لم تكن تبحث عن عمل[11]، واضافة لهذه المدخلات فان المدخل اللغوي هو احد هذه المداخل لفهم البنية الاجتماعية والفكرية للمجتمعات ذلك ان اللغة مرآة تعكس وعي الشعوب ،و عليه فان اللهجات المغربية حاملة لهذه الصور والقيم [12]. ولتحطيم وتكسير هذه الصورة النمطية اللصيقة بالمرأة يجب على المرأة:

1-التحرر من الأفكار الجاهزة التي تستنقص من قيمتها ومكانتها، كما سلف الذكر أن التربية والتنشئة الاجتماعية تلعب دور كبير في تكريس الهوة بين الجنسين. فهذا التكريس تلعب فيه المرأة {الأم} دورا كبيرا كما يقال " المرأة عدوة المرأة" ، واقصد هنا ان المدخل هو مدخل نسوي بحيث ان المرأة ككيان وجب عليها ات تفكر من منطلق اثبات الذات وحضورها في المشهد المجتمعي والسياسي امر لا بد منه، وبدل ان تنتظر من شقيقها الرجل ان يقوم بعمليات من قبيل مأسسة الولوج النسوي للمؤسسات والهيئات السياسية ، عليها هي ان تأخذ زمام الأمور وان تنطلق من اجل تحقيق هذه الأهداف .

2-يجب على المرأة التحلي بالعلم والعمل.

"هنا لابد أن نشير إلى أن معركة النساء من أجل تحررهن عرفت في نظر جوليا كريستيفا، ثلاث مراحل في الأزمنة الحديثة: مرحلة المطالبة بالحقوق السياسة {بدءا بالحق في التصويت}، ومرحلة المساواة الأنطولوجية أو الوجودية مع الرجال، وأخيرا مرحلة البحث عن الاختلاف بين الجنسين".

إن ما وصلت إليه المرأة الآن لم يكن بالأمر الهين؛ حيث قطعت أشواطا عديدة، وقد ساهم في هذا الأمر ظهور حركات نسائية " فالحركة النسائية هي حركة اجتماعية تنشأ خارج إطار الدولة وتستهدف إحداث تغيير في واقع النساء"، فهذه الحركة مناصريها رجال ونساء، وفي هذا الصدد يقول الدكتور فوزي بوخريص "لكن انخراط النساء الباحثات في دراسة مسألة النوع، بل مطالبتهم أحيانا باحتكارها، ليس ضمانة للموضوعية والعلمية، ولاسيما إذا كان منطقهن نضاليا، في إطار ما يصطلح عليه عموما ب"العلم الملتزم" وذلك، أولا: لأن المطالبة باحتكار موضوع كيفما كان {ولو بمجرد توظيف ضمير{النحن} الذي يميز بعض كتابات النسائيات، وباسم الامتياز المعرفي الذي من المفروض أنه يتحقق بفعل أن المرأة هي في الوقت نفسه ذات وموضوع، يعني في نظر بورديو، أن ننقل إلى الحقل العلمي الدفاع السياسي عن الخصوصيات، وهو ما يعني استهدافا للنزعة الكونية المؤسسة للحق في ولوج الجميع الموضوعات كلها بوصفها مرتكزا من مرتكزات "جمهورية العلوم"، وثانيا: لأن في مثل هذه الموضوعات الحساسة جدا لا تكفي في نظر بورديو، القناعة النضالية التي تلتهم الكثير من الكتابات المخصصة للوضعية النسائية..."[13] وهذا اعتراف ضمني من سوسيولوجي أولًا ومن رجل ثانياً بضرورة تعميم قضية المرأة ودراستها بموضوعية دون إقحام ذات الباحث ودون تحيز من طرف الجنسين معا.

بالرغم من سيطرة العرف والتقاليد على الحياة في الجهة الشرقية، واستمرار نمط العيش التقليدية فإن المجتمع بدأ يعرف تدريجيا شكل من أشكال الانتقال من العرف إلى التنظيم نتيجة جملة من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، الشيء الذي كان له أثر على تغير تمثل المجتمع التقليدي للمرأة ومشاركتها في السياسة، حيث لم تعد وظائفها تقتصر فقط على التربية والقيام بشؤون البيت بل أضحت شريكا أساسيا في التنمية المحلية والمستدامة من خلال الأنشطة السياسية و السوسيو-اقتصادية التي أضحت تمارسها.

[11] جلاديس لوبيز ومن معه ، البحث في ضعف مشاركة المراة في القوة العاملة ، مدونة البنك الدولي ،تم نشره 4 ديسمبر 2021 https://blogs.worldbank.org/ar/voices/almghrb-albhth-fy-df-msharkt-almrat-fy-alqwt-alamlt

[12] الفرفار العياشي، " صور المرأة في الامثال الشعبية المغربية، " https://www.b-sociology.com/2019/07/blog-post_1.html

[13]. عبد الله الحوزي واخرون، "المرأة والتنشئة الحديثة: في الحاجة إلى فكر الأنوار"، قضايا في سوسيولوجيا التربية النوع والبيئة والقيم، ص :44.

وانطلاقا من هذا التصور ولأهمية شرط المرأة داخل مجتمع فإن أشكال التفكير التنموي أضحت تفكر في ضرورة تثمين دور المرأة من خلال إشراكها في بناء التنمية المحلية والتشاركية عبر إشراك المرأة في العمل السياسي.

فالمرأة تعد أحد أهم الأطراف المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق تنمية مستدامة، ومعلوم أن التنمية لا ينبغي أن تهدف إلى إنتاج السلع المادية فحسب، بل عليها أن تهدف أيضا إلى تحسين أوضاع السكان، إن مفهوم التنمية البشرية يتجاوز مجرد العيش ليطال نوعية الحياة ومن هنا يتبين ضرورة مشاركة النساء في السياسة والاقتصاد.

ويمكن القول إن العالم يتجه نحو تأنيث جميع المجالات التي يتكون منها المجتمع وذلك من خلال التعليم ووسائل الإعلام والانفتاح على العالم، وتجاوز الثقافة المجتمعية التقليدية التي تسعى غلى تزييف الوعي وتكريس وتمرير ثقافة اللا مساواة.

2 التمييز الإيجابي: الريع السياسي الواجب في مجتمعات الذكورة

يشترط نظام الكوتا على أن تشكل النساء عددًا محددًا أو نسبة مئوية من أعضاء منظمة ما، سواء كانت قائمة مرشحين أم برلمان أم لجنة أم حكومة، ويهدف إلى زيادة تمثيل المرأة في المؤسسات المنتخبة او المعينة مثل الحكومات والبرلمانات والمجالس المحلية. كما يستمد نظام حصص النساء شرعيته من خطاب الإقصاء الذي يعزو السبب الرئيسي في تدني تمثيلهن، إلى الممارسات الاقصائية للأحزاب والمؤسسات السياسية بشكل عام [14].

وإذا كان هناك من يعارض هذا النظام ويعتبره ريعا سياسيا، بالرغم من كونه "اجتهادا على المستوى الدولي جاء كتدبير ضمن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء[15]" فانه يمكن التبرير والتسويغ له من خلال القول انه بوجود الإكراهات الاجتماعية العميقة التي يعرفها المجال في في مجتمع مبني على التمييز السلبي ،يصبح التمييز الإيجابي وسيلة نسبية مؤقتة لإعادة التوازن الاجتماعي والسياسي والمساهمة في دخول النساء لقبة البرلمان والظفر بحقائب وزارية أو الوصول للمشاركة في تدبير القرار المحلي ، ويصبح التمييز الإيجابي وسيلة مهمة في مجتمع يحتكر الفضاء العمومي ويعتبره ذكوريا، فكيف سيكون الحال في المشهد السياسي باعتبار السياسة في احد أبعادها هي الحرب بما تحمله الكلمة من عمق تاريخي يجعلها مقتصرة وفقط على الرجال.

لهذا فانه وباستقراء التاريخ واستحضاره شاهدا سنجد انه الى حدود 1993 فان المرأة لم تستطع أن تظفر بالولوج للقبة التشريعية ، لهذا كانت الانتخابات التشريعية لسنة 1993 كأول مشاركة نسائية في البرلمان، حيث تمكنت المرأة لأول مرة من دخول هذه المؤسسة التشريعية ممثلة بسيدتين (بديعة صقلي وسميرة بناني سميرس) حيث فازتا بمقعدين ،مع أن الحق في المشاركة السياسية ابتدأ منذ 1963 وهي السنة التي ترشحت فيها امرأة وحيدة من بين 690 مرشحا وبقيت المرأة كمرشحة وفقط للسنوات التشريعية المتتالية أي في 1968 و1970 ليرتفع عدد الترشيحات ل8 مرشحات في 1977 ثم يرتفع العدد ل16 في 1984.

ولم تنجح كما سبقت الإشارة ولو مرشحة واحدة إلى حدود انتخابات سنة 1999، وبرغم ارتفاع عدد مرشحات في انتخابات 1997 حيث بلغت الترشيحات النسوية68 مرشحة الا انه نجحت مرشحتين وفقط .وفي سنة 2002 نجحت 35 امرأة مغربية نظرا لاعتماد تقنية الكوتا او التمييز الايجابي وحسب هذا العدد فقد تصدرت المرأة المغربية المرأة العربية على مستوى الصدارة من حيث القوة العددية في المجالس النيابية ، وفي سنة 2007 بلغ عدد الناجحات 34 امرأة اي نوع من التراجع مقارنة بانتخابات 2002،وقد ارتفع

[14] جولي بالينغتون واخرون، مرجع سابق، ص: 139.

[15] اكرام عدنني ، "الكوتا النسائية بالمغرب: هل فشلت أمام الثقافة السياسية التقليدية؟"، بموقع المعهد المغربي لتحليل السياسات،https://mipa.institute/5955 تمت رؤيته يوم 1ديمسبر 2021.

العدد لسنة 2011 الى حوالي الضعف حيث وصل العدد ل67 امرأة مغربية .وهو ما شكل نسبة17.5٪ ، ليرتفع عدد النساء في البرلمان المغربي لسنة 2016 إلى 81 امرأة من أصل 395 نائباً وصارت النسبة ٪21 في مجلس النواب مقارنة بسنة2011 .

لتعرف صعودًا غير مسبوق في تركيبة مجلس النواب المغربي الجديد، عقب الانتخابات البرلمانية في 7 أكتوبر، مع فوز 81 سيدة بمقاعد نيابية. ويتعلق الأمر بمكتسب جديد للحركة النسائية في المغرب، مقارنةً مع نتائج انتخابات 2011 التي أدت إلى فوز 67 امرأة فقط. ويعكس ذلك ارتفاعاً بنسبة 20.5 بالمائة لعدد السيدات في البرلمان الجديد، بالمقارنة مع تمثيلهن في البرلمان السابق، مع أن العدد الإجمالي لهن لم يصل بعد إلى ثلث مقاعد المجلس النيابي، أي النسبة التي تطمح إليها الحركة النسائية.

واذا كانت المرأة المغربية ممثلة في البرلمان منذ 1993 ، فان المغربية ، لم يتم تعيينها وزيرة إلا بعد أربع سنوات، حيث تم تعيينها لأول مرة في الحكومة المكونة من 28 وزيرا في عام 1997 ، وبوجود 4 نساء ، ثم وقع تغيير جزئي في 1998 ليصبح في الحكومة امرأتين[16] .

غير انه وكما سبقت الإشارة يعزى هذا النجاح وبشكل ملحوظ للكوتا النسائية[17] او نظام الحصص الذي يدخل بالنساء من بوابة قوة القانون ، عوض الاحتكام لقوة المشروعية والاحتكام لنفس القواعد مع الذكور ذلك انه ومثلا ، تم تخصيص 30 مقعدا سنة 2002 من أصل 325 مقعد للنساء في إطار اللائحة الوطنية، وهو ما مكن من ضمان وصول ثلاثين امرأة إلى البرلمان بالإضافة إلى 5 نساء فقط تمكن من الفوز بنفس شروط المنافسة مع الرجال. وفي الانتخابات التشريعية الموالية لسنة 2007 ستتراجع النسبة إلى أربع نساء فقط من خارج نظام الكوتا، أي وجود 34 امرأة بالبرلمان بنسبة 10%[18].

كل هذه المكتسبات جاءت في سياق ما بعد إطار التوجه العام للمجتمع الدولي في القضاء على جميع أشكال التمييز، الذي بفضله نالت قضية المرأة حيزا هاما من اهتمامات المجتمع الدولي ممثلا في هيئة الأمم المتحدة، حيث صدر عنها عام 1952 القرار رقم 640 الخاص بالحقوق السياسية للمرأة، الذي أكد على حق المرأة في تولي الوظائف العامة في الدولة ، على قدم المساواة بينها وبين الرجل، لتتوالى المواثيق الدولية بعد ذلك حول قضية المرأة، وتتوالى معها توقيع الدول على هذه المواثيق، وصولا إلى عقد اتفاقية دولية خاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي عرفت اختصاراً باتفاقية "سيداو" عام 1979، حيث ألزمت الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ، باحترام المرأة والقيام بتدابير قانونية لإضافة إلى التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لضمان مساواة فعلية بين المرأة والرجل، خاصة وأن هناك الكثير من العراقيل ذات الطابع الاجتماعي والثقافي تعيشها الكثير من المجتمعات.

لم يقتصر الأمر على اتفاقية سيداو، بل واصلت الأمم المتحدة مساعيها للتكفل بقضية المرأة، من خلال مؤتمر كوبنهاغن عام 1980، ثم مؤتمر نيوري في 1985، وصولا إلى مؤتمر بيكين الذي شاركت فيه جل دول العالم ومن بين قضاياه الاثني عشر الخاصة بالمرأة " المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار "

خصص دستور المملكة لسنة 2011 مكانة متميزة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية باعتبارها دعامة أساسية للديموقراطية، وهو ما اخذ به المشرع الدستوري حيث جاء في قرار المجلس الدستور المغربي للنظر في القانون التنظيمي رقم 20.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب ما يلي" حيث إن تمكين الإناث من الترشح ضمن الجزء الثاني من لائحة الترشيح المتعلقة بالدائرة الانتخابية الوطنية إلى جانب الذكور، يعتبر إجراء إضافيا لدعم تمثيلية النساء بمجلس النواب، إعمالا لما ورد في الفقرة الأولى من الفصل 30 من الدستور من أن القانون نص على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الوظائف الانتخابية، ويعد خطوة أخرى في النهج الذي يجب أن تسعى

[16]التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية، مطبوعات الأمم المتحدة، بيروت، 2017، ص : 51.

[18]اكرام عدنني، مرجع سابق.

الدولة من خلاله إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 19 من الدستور"[19].

رغم أن الدستور المغربي نص على مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء إلا أن هذه المسألة على أرض الواقع تبقى مجرد خطاب بعيدا كل البعد عن الواقع المعيش، ولازالت تحتاج إلى حلول حقيقية لتحسين أوضاعها ولعل اجبارية وضع قوانين ترتكز على المناصفة في المناصب المنتخبة لهو ضرورة اجتماعية وخصوصا ان الترسبات والتمثلات الذكورية لا زالت والى اليوم طاغية حتى على مستوى النخب ، وكذلك وجب التنصيص على المناصفة في الأحزاب السياسية كمرتكز والية الهدف منها هو تأطير وإخراج كوادر ونخب سياسية قادرة على تنزيل والتفكير في الاوراش التنموية الكبرى ،وهنا لابد أن نشير أيضا أنه على المرأة تعبئة موارد فردية وعائلية واجتماعية من شأنها تدعيم دخولها وفعلها داخل المجال العمومي، إنها صورة صراع المرأة ضد ثقافة سياسية تسلطية، وقيم اجتماعية ذكورية، فالمسألة إذا مرتبطة بتعقد ظروف مشاركة المرأة في عالم السياسة وخاصة في مواقع القرار السياسي التي تبدو حكرا على الرجال.

خاتمة

تساهم الكوتا كحل إيجابي في التقليص بين الفجوات السياسية بين الرجل والمرأة ليس في المغرب فحسب بل في العالم العربي ، حيث هناك العديد من العوائق الثقافية الاخرى بل والايديلوجية كما هو الحال لدى بعض الدول التي كانت السلفية احد مرجعياتها المجتمعية مما أدى الى تأخير دخول المرأة لسوق الشغل وميادين أخرى ، إضافة لعوائق اقتصادية تتعلق بكون الطبيعة المجتمعية كانت تؤدي الى ان تشتغل المرأة بأجور منخفضة ونظرا لما تعرفه أسواق الشغل من تحرشات جنسية كانت سببا في خروج او توقف بعض النساء عن العمل وغيرها من الاكراهات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي . ولعل المجتمع المغربي شهد اطوارا وتحولات كبيرة بل وما تتسم به الطبيعة المجتمعية المغربية من تنوع وغنى حتى على مستوى التمثلات والسلوك الفردي المغربي، ولهذا فان ما تشهده المرأة المغربية من مكتسبات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية يعود الى هذا التميز لكن أيضا لا ينبغي الوقوف عند المكتسبات، وغض النظر عن التحديات التي يواجهها المجتمع ولعل تدني مشاركة المرأة في العمل السياسي هو أحد هذه المشاكل التي ينبغي مواجهتها.

المراجع والصادر

كتب اجنبية

Henri Lefebvre, la production de l’espace,Librairie de l’architecture et de la ville.4éme édition,1974.

كتب عربية

1. اميل دوركهايم، التربية والمجتمع، ترجمة الدكتور علي أسعد وطفة، الطبعة الخامسة، دار معد للطباعة والنشر والتوزيع، 2000
2. التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية، مطبوعات الأمم المتحدة، بيروت، 2017
3. جولي بالينغتون واخرون، نساء في البرلمان، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2006
4. طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000
5. عاطف غيث ومحمد علي محمد، " أبحاث إعادة بناء المجتمع المصري في التنمية الاجتماعية والاقتصادية "، التقرير الخامس، جامعة الاسكندرية، 1980 ص 107.
6. عصمت محمد حوسو، الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، 2009

[19] قرار المجلس الدستوري، ملف عدد 1483 /16 ، قرار رقم: 16/ 1012، 2016.

7. محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1990

مجلات

8. بنمحمد قسطاني، ما هو المجال؟ (الأمم... حيوانات واسعة ينسجم تنظيمها مع بيئتها) بودلير ،مجلة فكرونقد، العدد 22.
9. جمال بوطاهري، " الفضاء العام سيرورة تشكل المفهوم "، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية العدد 67، سبتمبر 2020.
10. فوزي بوخريص، صورة المرأة في الأمثال الشعبية: المرأة في مؤسسة لزواج كنموذج، مجلة فكر ونقد العدد 63 نوفمبر 2004.

قرارات

1. قرار المجلس الدستوري، ملف عدد 1483 /16 ، قرار رقم: 16/ 1012، 2016.

المواقع الإلكترونية

11. خلال الموقع الوطني للانتخابات /http://www.elections.ma
12. " للمرة الأولى، النساء يمثلن ربع البرلمانيين في العالم " ، اخبار منظمة الأمم المتحدة ، تم الاطلاع على الرابط يوم 25 /2021/11
13. https://news.un.org/ar/story/2021/03/1072092.

14. اكرام عدنني، "الكوتا النسائية بالمغرب: هل فشلت أمام الثقافة السياسية التقليدية؟"، بموقع المعهد المغربي
15. لتحليل السياسات،https://mipa.institute/5955 تمت رؤيته يوم 1ديمسبر 2021.
16. جلاديس لوبيز ومن معه ، البحث في ضعف مشاركة المرأة في القوة العاملة ، مدونة البنك الدولي ،تم نشره 4 ديسمبر 2021 https://blogs.worldbank.org/ar/voices/almghrb-albhth-fy-df-msharkt-almrat-fy-alqwt-alamlt
17. الفرفار العياشي، " صور المرأة في الامثال الشعبية المغربية، " https://www.b-sociology.com/2019/07/blog-post_1.html